الأمم المتحدة

A S

Distr
GENERAL

A/34/64
S/13040
16 January 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والثلاثون
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الرابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيا رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، موجهة اليكم من السيد نائل اتالاى، ممثل دولة قبرص التركية الموحدة.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند المعنون "مسألة قبرص"، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اورهان ايرالب
السفير
الممثل الدائم

../..

مرفـــق

رسالة مؤرخة في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، موجهة الى الأمين العام من السيد نائل اتالاى

أتشرف بأن أرفق طيا رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ موجهة الى سعادتكم من سعادة السيد كينان اتاكول وزير الخارجية والدفاع والسياحة في دولة قبرص التركية الموحدة .

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند المعنون " مسألة قبرص " ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نائل اتالاى
الممثل

../..

تذييـــل

رسالة مؤرخة في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، موجهة الى الأمين العـــام من السيد كينيـان ايتاكول

علمنا أنه قد وصل الى قبرص خبيران من اليونسكو لاسداء المشورة لما يسمى بحكومة قبـرص بشأن انشاء جامعة تسمى " جامعة قبرص ".

وأود ، في البداية ، أن أوجه انتباهكم الى أنه في ظل الأحوال السائدة في قبـــرص حاليا ، لن يكون بوسع الطائفة القبرصية التركية - الشريك في تأسيس جمهورية قبرص - أن تحصـل على أى مزايا من مثل هذه الجامعة . وكذلك فلا ريب أن انشاء جامعة في المنطقة القبرصـــية اليونانية من قبرص في هذه المرحلة سيشجع الجانب القبرصي اليوناني على مواصلة ما يمارسه حاليـا من التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادى ضد الطائفة القبرصية التركية .

وجمهورية قبرص ، كما هو معروف دولة ثنائية الجنسية تقوم على أساس وجود طائفتـــين تشاركان على قدم المساواة في استقلال قبرص وسيادتها . وهذه المساواة يؤكدها دســـــتور الجمهورية لعام ١٩٦٠ كما أنها تستند الى اتفاقات دولية .

وينص دستور جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠ على أن التعليم مسألة طائفية محضة ينبغـي أن يتولى ادارته كل من المجلسين الطائفيين التركي واليوناني بمنح قانونية من ميزانية الجمهورية .

وتنص المادة ٨٧ من الدستور على ما يلي :

" يكون للمجلسين الطائفيين ، كل فيما يتعلق بطائفته وفي حدود هذا الدستور ، سلطة تشريعية فيما يتعلق فقط بالمسائل التالية :

. . .

(ب) كافة المسائل التعليمية والثقافية والمسائل المتعلقة بالتدريس ،

. . .

(و) فرض ضرائب ورسوم شخصية كل على أعضاء طائفته . "

وعـــلاوة علـــى ذلك ، فان المادة ٨٨ من الدستور تنص على أن تتضمن الميزانيـــة فـــي كـــل ســـنة مالية اعتمادات لدفع :

" (ب) مبلغ لا يقل عن أربعمائة ألف جنيه للمجلس الطائفي التركي . "

بيد أن الادارة القبرصية اليونانية قد أوقفت بطريقة تعسفية دفع هذا المبلغ الذى لا يغطي الا ثلثي مصروفات التعليم التركي ، وكان ذلك في نفس الوقت الذى حدث فيه الهجوم القبرصـــي

اليوناني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ . ويبلغ مجموع هذه المخصصات التي لم تدفع للمجلس الطائفي التركي منذ عام ١٩٦٣ حوالي ١٥ مليون جنيه قبرصي . وبالاضافة الى ذلك فان الأضرار التي لحقت بالمباني المدرسية وبأماكن سكنى المعلمين وغير ذلك من المؤسسات المدرسية في القرى التركية أثناء الهجمات القبرصية اليونانية تقدر بما يربو على ٣ ملايين من الجنيهات القبرصية .

وفي عام ١٩٦٥ قام الجانب اليوناني ، في انتهاك صارخ لدستور الجمهورية ، بحل المجلس الطائفي القبرصي اليوناني ، وكوّن من جانب واحد ما يسمى "بوزارة التربية" التي اضطلعت ، في واقع الحال ، بالمسؤولية الادارية والمالية عن تعليم القبارصة اليونانيين . وكان الهدف من وراء ذلك هو خلق انطباع زائف بأن هناك سلطة واحدة تضطلع بالمسؤولية عن المسائل التعليمية والثقافية في قبرص ، ومن ثم ادعت لنفسها حق تمثيل قبرص في مجموعها في المؤتمرات العامة لليونسكو وغيرها من المنظمات التعليمية والثقافية .

وأدى الانتهاك المستمر لدستور الجمهورية من قبل الجانب اليوناني منذ عام ١٩٦٣ وطرد العنصر التركي من الحكومة في تلك السنة الى جعل هذه الحكومة غير شرعية وغير دستورية . ومع هذا استطاعت الادارة القبرصية اليونانية ، بفضل تفوقها الفعلي على الطائفة التركية ، وهو التفوق الذى تحقق بقوة السلاح ، أن تبدو أمام العالم بوصفها "حكومة قبرص" حتى عام ١٩٧٤ . وكان تدخل تركيا ، الذى جاء في حينه ، عقب انقلاب تموز/يوليه ١٩٧٤ ، هو الذى وضع حدا لطغيان الادارة القبرصية اليونانية وأنقذ استقلال قبرص وحال دون القضاء على الطائفة القبرصية التركية .

وكان من نتيجة أحداث تموز/يوليه ١٩٧٤ أن أنشئت ادارتان مستقلتان تمارس كل منهما السيطرة على منطقتها في الجزيرة . واعترف بوجود هاتين الادارتين كل من الدول الضامنة الثلاث — تركيا واليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية — والقرارات التي اتخذتها فيما بعد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة .

وبالاضافة الى ذلك ، اتفق في اجتماع القمة الذى عقد في نيقوسيا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، في حضور سعادتكم ، بين سعادة السيد رؤوف ر. دنكتاش رئيس دولة قبرص التركية الموحدة وبين الأسقف الراحل مكاريوس ، على أن تنشأ في قبرص جمهورية مستقلة تتألف من طائفتين ومنطقتين . وفي هذا الصدد قام الجانب القبرصي التركي في نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، بغية استئناف المحادثات بين الطائفتين ، بتقديم مقترحاته التي وصفتموها سعادتكم بأنها "محددة وجوهرية" . ولدى رفض الجانب القبرصي اليوناني لهذه المقترحات ، أعلن الجانب التركي أيضا أنه على استعداد لبدء المحادثات على أساس جدول أعمال مفتوح .

ونظرا لما تقدم ، ونظرا للاعتراف على الصعيد المشترك بين الطائفتين وعلى الصعيد الدولي بطبيعة قبرص القائمة على أساس وجود طائفتين ، وبينما تبذل جهود مكثفة لاستئناف المحادثات بين الطائفتين بغية التوصل الى حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص ، فان موقف اليونسكو المتمثل في ايفاد شخصيتين من شخصياتها البارزة الى قبرص من أجل اسداء المشورة لما يسمى بحكومة قبرص بشأن انشاء جامعة تسمى "جامعة قبرص" قبل التوصل الى تسوية سلمية سيؤدى ،

بلا أدنى شك ، الى تشجيع الجانب القبرصي اليوناني على مواصلة حملته المعادية للأتراك وعلى تصعيد حربه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ضد الطائفة القبرصية التركية .

وانني على ثقة من أن الآراء والتحفظات المعرب عنها في هذه الرسالة بشأن انشاء جامعة في المنطقة القبرصية اليونانية بمساعدة اليونسكو ستؤخذ بعين الاعتبار الشديد لتجنب وقوع ظلم فادح وتمييز ضد الطائفة القبرصية التركية .

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، تحت البند المعنون " مسألة قبرص " ، ومن وثائق مجلس الأمن .

كينان اتاكول
وزير الخارجية والدفاع والسياحة

- - - - -